

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٨٣**

الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيدة أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

09-23952 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أرجو دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، للسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هولمز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم للمجلس إحاطة إعلامية بشأن الحالة في المقاطعات الشرقية والشمالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما يعلم المجلس جيدا، شهدت الأشهر الستة الماضية تدهور الاستقرار في عدة مناطق؛ وتجدد القتال بين جماعات التمرد المختلفة، وبصورة رئيسية قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ وعودة نشاط الجماعات المسلحة والاشتباكات اللاحقة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة إيتوري؛ والهجمات الوحشية الجديدة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية. وخلفت تلك التطورات المثيرة للقلق عدة مئات من القتلى، وأدت إلى تشريد نصف مليون شخص إضافي وإلى تدهور الحالات الإنسانية الحادة بالفعل، بالرغم من أن الاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست، للأسف، مقتصرة على المناطق المتضررة بالصراع.

وجاءت الزيارة التي قمت بها الأسبوع الماضي بينما كانت الحكومة والمجتمع الدولي يتابعان مبادرات سياسية وعسكرية جديدة بغية معالجة الشواغل القديمة والأساسية التي من المحتمل أن تحدث آثارا إنسانية كبيرة. وفي الشرق، ومع استمرار الوساطة التي يقودها بصورة مشتركة الرئيس أوباسانغو، المبعوث الخاص للأمين العام والمعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والرئيس مكابا ممثل الاتحاد الأفريقي، تقوم حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بتنفيذ عمليات مشتركة ضد مرتكبي الإبادة الجماعية السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية، ويجري إدماج عناصر قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة الكونغولية عقب اعتقال لوران نكوندا في رواندا. وأنشأت تلك المبادرات ديناميكية جديدة يمكن أن تحدث تأثيرا كبيرا وطيبا، بما في ذلك على الحالة الإنسانية، ولكن ذلك أيضا ينطوي على مخاطر كبيرة.

وستكون مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية الأكثر تضررا بطريقة أو بأخرى. ففي كيفو الشمالية، اجتمعت بالأشخاص المشردين في مخيمات بالقرب من غوما الذين وقعوا في مرمى تبادل إطلاق النار بين قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هؤلاء بعض الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٥٠ شخص الذين شردوا حديثا من جراء الصراع منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مما أضاف إلى الحالة

القائمة في كيفو الشمالية حيث يزيد على المشردين على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص.

وهؤلاء الأشخاص المشردون داخليا، الذين يعيشون في المخيمات ومع السكان المضيفين على السواء، ما زالوا في أغلب الأحيان يواجهون ظروفا بائسة بالرغم من وجود استجابة إنسانية نشطة وفعالة في ظل ظروف صعبة وخطيرة. وتميل نوعية الخدمات التي تقدم لهم إلى التقلص كلما كان موقعهم بعيدا من غوما، بسبب المشاكل الأمنية والمشاكل المتعلقة بالقدرات. ومع أن عشرات الآلاف عادوا بالفعل إلى ديارهم في المناطق التي يتمتعون فيها بعلاقات ودية مع قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، فإن الآخرين الذين طردتهم قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ما زالوا ينتظرون. ومن اجتمعت معهم في معسكر كيباتي بالقرب من غوما حريصون على الذهاب إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن – ليس أقله لأن موسم الزراعة مستمر بالفعل – ولكن ما زالت هناك شواغل جدية تمنعهم من القيام بذلك. وما يحملونه من ذكريات عن هجوم قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ذكريات حية، ومع أن الحملة الرامية إلى إدماج الكوادر العسكرية لقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة الكونغولية تحرز تقدما، فإن قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ما زالت تحتفظ بهياكل إدارية موازية وبوجود عسكري في العديد من القرى.

ويزداد الشعور بانعدام الأمن في بعض المناطق من جراء الهجوم الحالي ضد مرتكبي الإبادة الجماعية السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وللأسف، فإن وجود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بعض المناطق أبعد من كونه باعثا على الطمأنينة دوما، نظرا لعدم الانضباط المروع للقوات ذاتها وأعمال العنف التي ارتكبت خلال هجوم قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص المشردون داخليا الذين تكلمت معهم أوضحوا أنه لم يترك لهم أي شيء. فقد نهبت وأحرقت منازلهم وحقولهم أو استولى عليها أشخاص آخرون؛ ودمر ما كان موجودا من البنى التحتية، وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية. وهم سيحتاجون إلى دعم كبير من المجتمع الدولي إذا أريد لهم أن يعودوا طواعية وبأمان وكرامة. ونحن نعمل على إيجاد مجموعة العناصر المناسبة للعودة.

وركزت أحدث زيارة قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على العنف القائم على أساس نوع الجنس وعلى كيفية تمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من مكافحة آفة الاغتصاب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللأسف، لا يمكنني أن أقول إن الحالة تحسنت منذ ذلك الوقت. والنساء اللاتي اجتمعت معهن في مستشفي منظمة Heal Africa في غوما وفي المخيمات يشهدن بصورة مزعجة وواضحة على أنه لم يحصل أي تغيير يذكر.

وما زال العنف الجنسي، وخاصة من جانب المسلحين، يشكل معلما مروعا للحياة اليومية. وما زال الإفلات من العقاب مسألة أساسية. ويعني انعدام القدرات أنه، حتى لو أمكن اعتقال مرتكبي أعمال العنف الجنسي وإدانتهم، لا يوجد في أغلب الأحيان أي مكان لإبقائهم فيه. وفي ذلك السياق، أثرت مع الحكومة، من الرئيس فنازلا، مسألة استمرار وجود مرتكبي أعمال العنف الجنسي المعروفين في الرتب العليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشددت على أن ذلك يوجه الرسالة الخاطئة تماما إلى جميع المعنيين. ويحدوني الأمل في أن يتخذ قرار مناسب قريبا.

وبالرغم من ذلك، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية. وشعرت بأن الرأي العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد

يكون آخذا في التحول، إلى حد كبير بفضل جهود المجتمع المدني الكونغولي وجهود النساء الكونغوليات أنفسهن، بمن في ذلك زوجة الرئيس، السيدة كابيلا. وبالنسبة للأمم المتحدة، ساعد مستشار أقدم معني بالعنف الجنسي على وضع استراتيجية على نطاق المنظومة لتعزيز المنع والحماية والاستجابة فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وآمل أن ينسق جميع المانحين برامجهم وأنشطتهم مع تلك الاستراتيجية، بما في ذلك بذل جهود أقوى بكثير لإرساء سيادة القانون من خلال إنشاء جهاز قضائي قادر على مزاولة عمله وإصلاح قوي لقطاع الأمن وبسط سلطة الدولة وتحسين تقديم الدعم الطبي والنفسي ودعم الإدماج الاجتماعي للضحايا. وفي غضون ذلك، من الحيوي أن تواصل الحكومة نفسها اعتبار هذا الأمر أولوية رئيسية وأن توضح بصورة علنية ومتواترة أن العنف الجنسي غير مقبول بتاتا في المجتمع الكونغولي.

وفي هذه المرحلة، من العسير التأكد من التأثير النهائي الشامل لاستمرار الهجوم المشترك لقوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد مرتكبي الإبادة الجماعية السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأشارك الجهات - بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - التي شددت على أهمية الحد من مخاطر الهجوم على السكان المدنيين بكفالة الامتثال الصارم للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وبمنح الأولوية العليا لحماية المدنيين.

وعلى وجه الخصوص، يوجد سكان رهائن في المناطق المعنية ويتعرضون بصورة حادة لخطر أي إساءة معاملة أو عمليات انتقام من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحتى الآن، يبدو أن أسوأ مخاوفنا لم تتحقق، أما فيما يتعلق بالتشريد أو فيما يتعلق بارتكاب الفظائع، ولكن التقارير الواردة في نهاية الأسبوع الماضي، بما في ذلك تقارير منظمة رصد حقوق الإنسان، رسمت صورة مزعجة مفادها أن الهجمات الانتقامية على المدنيين من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد بدأت بالفعل. وبينما تقترب العملية من الانتهاء بصورة رسمية، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - الموجودة بالفعل في العديد من المواقع - ستضطلع بدور حيوي مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المساعدة على سد أي فجوة أمنية وفي منع متشددي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من العودة إلى المناطق التي احتلوها في السابق وإلحاق خسائر فادحة بالمدنيين.

وتوجد إشارات إيجابية، أيضا. ففي مركز عبور في غوما يديره مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تكلمت مع لاجئ أوغندي شاب، ورجال ونساء، كانوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٤ وقرروا الآن العودة إلى ديارهم. وخلال الشهر الماضي، حصلت زيادة كبيرة في عدد اللاجئين المارين بالمركز. ووصل عدد المدنيين الروانديين الذين عادوا طواعية إلى وطنهم تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٢ ٩٠٢ شخصا - منهم ٨٨٣ من كيفو الشمالية و ٢ ٠١٩ من كيفو الجنوبية.

وفي هذه الأثناء، يرتفع بشكل مماثل عدد المقاتلين السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين قدموا أنفسهم لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن الذي تنفذه بعثة منظمة الأمم المتحدة، إذ وصل عددهم بالفعل إلى ٣٧٦، زائدا ٦٥٥ معالا، ليصل العدد الإجمالي إلى ١ ٠٣١ شخصا، مع عدة مئات من المرشحين الإضافيين الذين ينتظرون الفرز. وتلك الأعداد مذهلة عند مقارنتها بالعدد الإجمالي لحالات عودة المقاتلين السابقين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعمليات عودة المدنيين التي بلغت ٧ ٩٩٢ حالة في كامل

عام ٢٠٠٨. وآمل أن ترمز تلك التطورات إلى أنه يمكن الآن إلى حد كبير تقليص مصدر الألم المتمثل في وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إذا لم تتم إزالته نهائيا. ولكن ستظل هناك حاجة أيضا إلى إيجاد حلول سياسية قوية وشاملة على كلا جانبي الحدود.

وذهبت أيضا إلى منطقة أويلي العليا في المقاطعة الشرقية، حيث تنفذ قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة. ورد جيش الرب للمقاومة بشن هجمات مروعة وغير مبررة على السكان المدنيين المحليين.

وفي دوروما، قابلت من تشردوا جراء بعض هذه الهجمات. وقد هزتني رواياتهم وغضبهم الواضح وصدمتهم النفسية. وتسبب ما يسمى بمجازر عيد الميلاد في موجة من النزوح من ٢٢ قرية على الأقل حول دوروما، مما أدى إلى زيادة السكان ثلاثة أضعاف من المستوى العادي البالغ ٦ ٠٠٠ إلى ١٨ ٠٠٠. ووقعت هجمات مماثلة في أماكن أخرى، بما في ذلك حول فارادجي. والوحشية وعدم الاكتراث التام بالحياة البشرية ومعاملة النساء والأطفال بصفة خاصة تروع حتى من اعتادوا على أعمال النهب التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة في الكثير من الأماكن خلال الـ ٢٠ عاماً الماضية. ويُعتقد أن عدد الوفيات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ يقترب من ٩٠٠، حيث قُتل الكثير من الضحايا ضرباً بالمناجل أو بالهراوات حتى الموت. وأُغتصب الكثير من النساء قبل قتلهن. ويقدر أن ما مجموعه مائة وستون ألف شخص فروا من ديارهم. وعلاوة على ذلك، وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدد السكان المسجلين من اللاجئين الكونغوليين في ولاية غرب الاستوائية بجنوب السودان، والذين فروا من هجمات جيش الرب للمقاومة في منطقة دونغو في كانون الثاني/يناير، قد تجاوز ٩ ٠٠٠، وذلك فضلاً عن الآلاف من السودانيين المشردين داخلياً بالفعل لنفس السبب.

وتعمل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بأسرع ما يمكن مع السلطات المركزية والمحلية والقوات العسكرية في المنطقة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية وتكثيف الجهود لحماية السكان المحليين. وتواجه هذه الجهود عقبات بسبب ترامي أطراف المنطقة التي يختبئ فيها جيش الرب للمقاومة وتبلغ مساحتها ٤٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع وتفرق أفراده إلى عدة مجموعات ووعورة التضاريس والموقع المنعزل والنقص المزمن في البنية التحتية والتهديد الذي ما زال جيش الرب يشكله، بما في ذلك على الطرق الرئيسية.

وما من أحد يشكك في الحاجة الملحة لإزالة تهديد جيش الرب للمقاومة بطريقة أو بأخرى. وسيكون استسلامه أفضل طريقة. من ناحية أخرى، وخلال لقاءات مع القادة المحليين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، شددت على ضرورة وضع حماية المدنيين في محور تخطيطهم في ظل استمرار العمليات العسكرية، وعلى أهمية تحسين الاتصالات بين جميع الأطراف المعنية بشأن المخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون والعاملون في المجال الإنساني. كما ناقشت مع بعثة منظمة الأمم المتحدة على الصعيد المحلي وفي كينشاسا ما الذي يمكن عمله يضاً لتعزيز وجودها في المنطقة للمساعدة في حماية المدنيين ودعم المساعدة الإنسانية، عقب تقديم المساعدة في إعادة تسكين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في بلدة دونغو المحلية الرئيسية. وتوسع البعثة، مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نطاق مرافقة القوافل الإنسانية بحسب الحاجة والطلب. وستسعى البعثة إلى نشر قوات إضافية من أماكن أخرى في البلاد، بما في ذلك عدد قليل من البلدات الرئيسية مثل دوروما وفارادجي،

وستعمل على تحسين بعض الطرق للمساعدة في عمليات النقل والإمداد. كما تترقب البعثة الحصول على المزيد من الطائرات المروحية للخدمات لتغطية هذه المنطقة الواسعة، دعماً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تفرقت مجموعات جيش الرب للمقاومة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق بوجه عام على عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من منظور إنساني. كانت الشهور القليلة الماضية صعبة على نحو خاص بالنسبة للبعثة، وتعديل المجلس لولايتها أدى إلى إعادة النظر بصورة إيجابية في الطريقة التي يمكن بها للبعثة استخدام مواردها المحدودة لتحقيق أفضل النتائج في هذا البلد الشاسع المساحة والمعقد من أجل المساعدة في حماية المدنيين. ولن تكون هذه مهمة سهلة بالمرة وينبغي أن نحذر من إثارة توقعات لا يمكن الوفاء بها ومن الانتقادات غير المفيدة التي لا تضع المشاكل والقيود الواقعية في الحسبان. فالوحدات المدربة على الحرب التقليدية أو الدفاع الثابت أو القيام بدوريات على خطوط وقف إطلاق النار، والهياكل العسكرية المصممة تبعاً لذلك، لا يمكن أن تحول نفسها بين عشية وضحاها إلى ذلك النوع من العمليات المرنة التي تتطلب سرعة الحركة، مع توفر الاستخبارات المحلية الجيدة والاتصالات والمهارات، إذ سيكون ذلك هو الوضع المثالي.

ومع ذلك فقد شرعت القيادة المدنية والعسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في استعراض بعيد الأثر للمبادئ التوجيهية للتشغيل وعمليات الانتشار والتدريب. وبدأت وحدات الحماية المشتركة المُشكلة حديثاً، والمنتشرة في المواقع التي يصعب الوصول إليها، تحدث أثراً بالفعل في توقع واستيعاب التهديدات للمدنيين وفي مساعدة العسكريين على التفاعل مع السكان وتفهم احتياجاتهم للحماية بصورة أفضل. وأحث مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات على تقديم الدعم الكامل لهذه التغييرات، وأحث البلدان المساهمة بقوات بصفة خاصة على السماح بأقصى درجة من المرونة في إجراءات التشغيل وقواعد الاشتباك. وأنا مقتنع أيضاً بأنه ما زالت هناك حاجة ماسة وملحة إلى الكتيبتين الإضافيتين، إلى جانب سريتي القوات الخاصة والسريتين الهندسيتين والأصول الجوية الإضافية والقدرة على تحليل المعلومات التي أذن بها المجلس مؤخراً، لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها الصعبة.

ولقد تمكنت من إثارة الكثير من هذه النقاط في كينشاسا مع الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء موزيتو ووزير الخارجية موامبا. وناقشنا بصفة خاصة إمكانية أن تؤدي المبادرات الحالية إلى تحسينات مستمرة في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الشرق والشمال. وأكدت لهم أهمية بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين، بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي والإفلات من العقاب، وبصفة خاصة، تحسين الانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووافقوا على ذلك مع التشديد، من وجهة نظرهم على الحاجة، إلى إعطاء الأولوية لاستعادة السلام والاستقرار بسرعة في الأجل القصير. وأوضحت أنه ينبغي ألا يكون هناك تضارب بين مطلبي السلام والعدالة الحتميين.

ولا يزال استمرار المساعدات الإنسانية وتحسينها أمراً ضرورياً لتخفيف المعاناة في كيفو وفي إقليم أورينتال. لكن ذلك لا يكفي لتمكين السكان من إعادة بناء حياتهم على أساس دائم. يتعين إعادة بناء سلطة السلطات المركزية والمحلية وقدرتها على جميع المستويات. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تحقيق ذلك، كما يفعل حالياً، بما في ذلك من خلال الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الاستقرار التي تسعى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذها الآن بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء المانحين. لكن يجب على الحكومة الاضطلاع بمسؤولياتها بهذا الخصوص بفعالية أيضاً.

وختاماً، اسمحوا لي بالعودة إلى النقطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية الكبيرة في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأقاليم الغربية، وليس في مناطق الصراع فحسب. يعاني ستة وسبعون في المائة من السكان من نقص التغذية وهم عرضة لانعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة. وليس بوسع أربعة وخمسين في المائة الوصول إلى المياه النظيفة. والأمراض المستوطنة مثل الملاريا والكوليرا والطاعون وفيروس الإيبولا تزيد السكان الضعفاء بالفعل ضعفاً على ضعف. وتقدر خطة العمل الإنساني لعام ٢٠٠٩ أن هناك حاجة إلى حوالي ٨٣١ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية، بزيادة نسبتها ١١ في المائة عن العام الماضي. ولذلك، فإن هذا ليس الوقت الذي يمكننا أن نغمض أعيننا فيه عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما حدث في زيارتي الأولى، فقد أعجبت بكفاءة وتفاني الكثير من المسؤولين الذين قابلتهم من مستوى المناطق فصاعداً. وإذا تمكنت الحكومة من السيطرة بصورة سليمة على الثروات الطبيعية للبلاد ومن تقديم الدعم والموارد لإدارتها، يمكن أن يكون لجمهورية الكونغو الديمقراطية مستقبل مشرق، على الرغم من التحديات الضخمة والمتعددة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام جون هولمز على إحاطته الإعلامية المفيدة جداً.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.